سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصـــدر عـن
مركز الكـــرامة
الإعـــلامـــي

العـدد (١) ٢٠١٢/٩/١٠

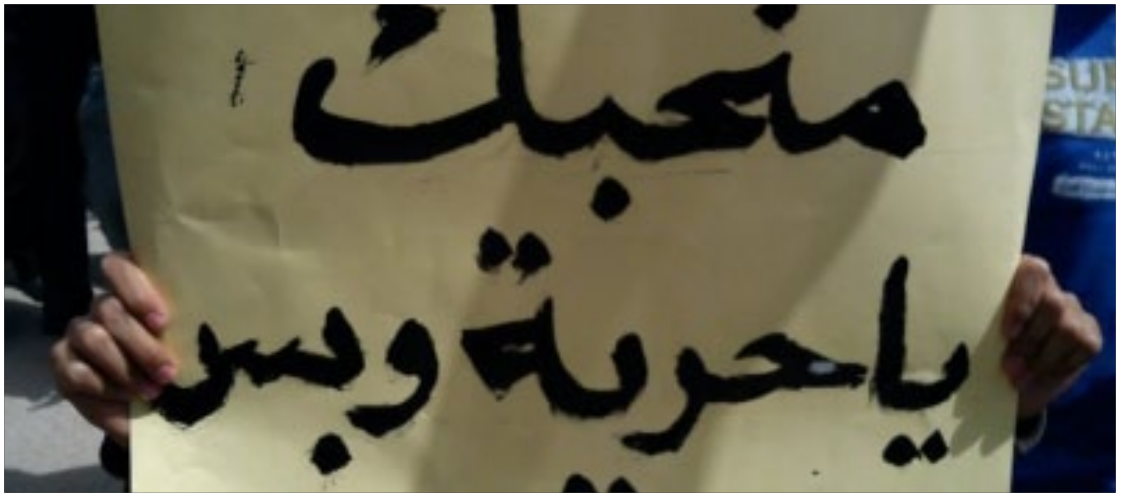

«مركز الكرامة الإعلامي»
وجريدة «حرية»

منذ أول صرخة في ساحة الحريقة بشعار «الشعب السوري ما بينذل»، كان واضحا أن الشعب السوري أرادها ثورة حرية وكرامة، وهي مستمرة هكذا حتى تحقيق أهدافها في اسقاط نظام الفساد والطغيان الديكتاتوري، وإقامة دولة المواطنة والمساواة والديمقراطية.

وإذا كان الإعلام يمثل السلطة الرابعة بالمعنى النظري، فإنه مع الثورة الرقمية وتطور وسائل الاتصال الإلكتروني، تعاظم شأن الإعلام بدءاً من التأثير على صناعة توجهات الرأي العام ووصولا إلى التأثير في الصيرورات الاجتماعية والسياسية للكثير من المجتمعات والبلدان، حيث شكلت مفاعيل الربيع العربي إحدى ذُرى هذا التأثير، إذ ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في الكثير من الاحتجاجات السياسية، وجعلت التفكير بالثورة والتمرد على أنظمة الديكتاتوريات الفاسدة أمرا ممكناً، كما ساهمت بفضح الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية لهذه الأنظمة، وساهمت من جهة أخرى بتأجيج المشاعر النبيلة عند شرائح أوسع من الناس العاديين عبر نشر مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية السياسية وحقوق المواطنة.

ونحن إذ ننطلق الآن في هذا المشروع الإعلامي الجديد «مركز الكرامة الإعلامي» لنُصدر جريدة «حرية»، نعرف أنّ عشرات التجارب قد سبقتنا في هذا الطريق، نجح بعضها وما زال مستمراً، فيما تعثرت بعض التجارب، وهنالك تجارب أخرى اشتغلت على البعد السياسي كمضمون للرسالة الإعلامية، لكنها أهملت البعد المهني لهذه الرسالة، وبعضها أهمل معايير الشرف الإعلامي بالمعنى المهني وبمعنى التزامها بمواثيق حقوق الإنسان أيضا، هذه المعايير أو «مواثيق الشرف الإعلامية» التي كادت تغيب عن مفاهيم الإعلام الرسمي والخاص في سوريا خلال العقود السابقة.

من هنا نتوخى في تجربتنا الجديدة أن لا نكون إضافة كمية أو عددية في إطار المشاريع الإعلامية التي وجدت أو ستوجد لاحقاً في إطار ورحم الثورة السورية، بل سنسعى لتقديم تجربة أصيلة في هذا المجال، تجربة تنطلق من موقع الانتماء للشعب وثورته في سوريا وقضاياه الحية ومطالبه المشروعة بالكرامة والحرية، اللتين جعلناهما عنواناً لمركزنا ولجريدتنا أيضاً، على أن نستمر في العمل بعد سقوط النظام على دعم أهداف الثورة وتعزيز الوحدة الوطنية والمساهمة ببناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على مبادئ المواطنة والديمقراطية.

لذلك نؤكد على أهمية الحفاظ على استقلالنا بالمعنى النظري والمهني، ونأمل أن تساهم تجربتنا بنشر ودعم مبادئ حرية الرأي والتعبير، واحترام التنوع والتسامح داخل مكونات مجتمعاتنا المدنية، والالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز أخلاقيات العمل المهني.

كما نتعهد في عملنا:

١- أن نبتعد عن أشكال التحريض على العنف، أو الطائفية، أو التمييز على أسس العرق أو الدين أو الجنس.

٢- أن نسعى لتوخي المصداقية والبحث عن الأدلة والوثائق فيما يتعلق بالقضايا التي يتم تناولها.

٣- وأن تكون موادنا غير منشورة سابقاً، باستثناء التقارير الصادرة عن مراكز وجهات مختصة، ونلتزم بتثبيت مصادر هذه التقارير.

للتواصل مع هيئة التحرير: البريد الإلكتروني التالي:

العدالة الانتقالية

تطور العنف الذي يقوده النظام في مواجهة الشعب السوري وثورته النبيلة أثار بعضاً هواجس من الخوف، الخوف من زيادة عدد الضحايا، من حجم الدمار الحاصل، من بشاعة المجازر التي ترتكب بحق المدنيين، من طرائق الإعدامات الميدانية أو الذبح بالسكاكين، من قتل الأطفال والنساء، وصولاً إلى حرق المزروعات وإبادة الماشية والكثير من التفاصيل التي تعيدنا إلى بدايات التاريخ، وتشريعات التحريم التي اقرها سفر يوشع، وتقضي بتحريم البلاد المفتوحة وعدم أخذ أي أسرى أو غنائم منها، بل إبادتهم جميعا، وحرق كل مظاهر الحياة.

نعم إنها أشياء تدعوا إلى الخوف، لكنه خوف الجلاد وليس خوف الضحية، فعنف النظام وبشاعة المجازر التي يرتكبها يوميا واستباحته كل شيء ليست إلا تعبيراً عن خوفه المتأصل من الشعب ومن انتقام هذا الشعب الذي أزفت بشائره، انتقام لن يحاكي النظام في أفعاله، فالنظام وحده الآن من يبث إشاعات الذعر والخوف من إطلاق غريزة الانتقام الجماعي بعد سقوطه، علّه يستجر تأييد وحماسة البعض، بينما الشعب السوري الذي خرج ومازال يخرج صادحا بأغاني الحرية وأهازيج الفرح، مرددا «واحد .. واحد .. الشعب السوري واحد»، هذا الشعب الذي كسر لأول مرة حواجز الخوف التي كبلته خمسة عقود، وانطلق باحثا عن الحرية للوطن والكرامة للمواطن، يدرك أن مستقبل سوريا أهم من غرائز الانتقام، وسيثبت التاريخ التوفق المعنوي لهذا الشعب على جلاديه، تفوقا يسعى لتحقيق «العدالة الانتقالية» راهنا في خضم الفعل الثوري، ومستقبلاً بعد سقوط النظام، عدالة تتوخى مصالح البلاد وأمن المساواة في المواطنة والحقوق، لكن «العدالة الإنتقالية» ستطال بالتأكيد كل من ساهم في تدمير البلد وقتل المواطنين وتخريب المجتمع.

سامي شيحان

استهداف الصحفيين ونشطاء الإعلام في سوريا
أكبر حصيلة قتل في شهر آب/ أغسطس من هذا العام

قتل خلال شهر آب/ أغسطس تسعة صحفيين ونشطاء إعلاميين حسبما أفادت لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين في بيان لها بتاريخ ٢٠١٢/٩/١، مضيفة أنها الحصيلة الأعنف منذ انطلاقة الثورة السورية في آذار مارس ٢٠١١، ليرتفع بذلك حصيلة ضحايا الثورة السورية من الصحفيين والصحفيين المواطنين والنشطاء الإعلاميين إلى ٦٥/ إعلامياً.

رابطة الصحفيين السوريين
THE SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

وأضاف البيان أن الرابطة: «تدين وتستنكر استمرار استهداف النظام السوري الصحفيين والنشطاء الإعلاميين، ومراسلي الثورة. الذين ينقلون حقيقة الأحداث التي تدور في سورية. وترى بأن قتل الصحفيين ليس إلا وسيلة لكتم وتعتيم ما يجري من مجازر بحق السوريين ومنع إيصال صوتهم إلى المجتمع الدولي. حيث ما تزال البلاد مغلقة في وجه الصحافة العربية والدولية. كما ونطالب هيئات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية التدخل لحماية الشعب السوري، وحماية صحفيي ومراسلي الثورة والعاملين في المجال الإعلامي، الذين هم أعين الحقيقة حيث يخاطرون بحياتهم من أجل نقل أخبار الثورة السورية والشعب السوري إلى العالم كله».

ونشرت الرابطة أسماء الصحفيين والنشطاء الإعلاميين الذين قضوا في شهر آب أغسطس ٢٠١٢ وهم:

١- زهير محمد الشاهر، مصور مواطن: قتل برصاص قناص أثناء توزيعه وجبات الإفطار على النازحين في مدينة دير الزور بتاريخ ٢-٨-٢٠١٢.

٢- هيثم حمشو، ناشط إعلامي: قتل في حي صلاح الدين حيث كان يغطي أحداث حلب، متنقلا بين أحياء والصاخور والشعار وصلاح الدين. وينتمي حمشو إلى قرية عندان في ريف حلب. بتاريخ ٩-٨-٢٠١٢.

٣- براء يوسف البوشي، صحفي: مات متأثراً بجراحه بعد تعرضه لإصابة بالغة جراء قصف منطقة التل بريف دمشق بتاريخ ٢٠١٢/٨/١١. البوشي الذي ينتمي إلى مدينة حماه، كان ملازماً مجنداً انشق عن الجيش النظامي، وانضم إلى الجيش السوري الحر، وعمل إضافة إلى ذلك صحفياً ميدانياً، وناطقاً إعلاميا للجيش الحر على العديد من الفضائيات، كما وعمل قبل الثورة في موقع سوريا نيوز.

٤- أحمد فؤاد المحمد، ناشط إعلامي: قتل أثناء قيامه بتصوير رتل من الدبابات وهي تقتحم لمدينة طفس في محافظة درعا، حيث تم استهدافه بقذيفة دبابة أدت إلى تقطيع جسده بتاريخ ١٤-٨-٢٠١٢.

٥- غياث عبد الله، ناشط إعلامي: قتل على يد قناص من قوات النظام في حي سيف الدولة في مدينة حلب، وهو من منطقة ريف إدلب قرية أطمة بتاريخ ١٨-٨-٢٠١٢.

٦- ميكا ياماموتو، صحفية يابانية: قتلت جراء قصف عنيف على حي سليمان الحلبي في مدينة حلب. وكانت ياماموتو تقوم بتغطية الأحداث لصالح إحدى المؤسسات الإعلامية اليابانية. بتاريخ ٢٠-٨-٢٠١٢.

٧- مصعب محمد سعيد العودة الله، صحفي: قتل برصاص قوات النظام السوري بعد مداهمة منزله في منطقة نهر عيشة في دمشق، العود الله كان يعمل صحفياً في جريدة تشرين الحكومية- القسم الرياضي والثقافي- وهو من مواليد مدينة نوى في محافظة درعا. بتاريخ ٢٢-٨-٢٠١٢.

٨- عمر الحامد الزامل، ناشط إعلامي: مات متأثراً بجراح أصيب بها بشظايا قذيفة في مدينة الحراك محافظة درعا، بتاريخ ٢٢-٨-٢٠١٢.

٩- محمود زكريا الباشا، صحفي ومصور مواطن: قتل في قصف على مدينة الباب في محافظة حلب. يذكر أن الباشا كان أحد أهم الناشطين الإعلاميين والمصورين الذين نقلوا المعارك في حي سيف الدولة في مدينة حلب، وكان عائداً إلى منزله في مدينة الباب وقتل هناك بتاريخ ٣١-٨-٢٠١٢.

مجزرة داريا

شهد الإسبوع المنصرم فصلاً جديداً في حرب الإبادة الشاملة التي تشنها السلطة على أبناء الشعب السوري الثائر، بغرض كسر إرادته وإخضاعه عبر لغة العنف العارية. وتمثل مسرح الجريمة الجديد في داريا المدينة ذات ال ٢٥٠ ألف مواطن، والتي كانت عنواناً ومدرسة للثورة السورية في طورها السلمي، عبر أبنائها: الشهيد غياث مطر والمغيب المعتقل يحيى الشربجي ورفاقهم الذين قابلوا الرصاص بالورود، والحقد السلطوي الأعمى بالإبتسام والصفح.

داريا كانت على موعد مع حرب الإبادة بعد حصارها الخانق الذي دام لأسابيع طويلة بالدبابات والحواجز التي منعت النزوح منها والدخول إليها حتى للغذاء والدواء، وقصفها العشوائي اليومي بمدفعية الميدان وقذائف الهاون وسلاح الجو، تمهيداً لعملية إقتحامها، حيث قامت قوات الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة ومليشيات الشبيحة باستباحتها بعد ضرب المقاومة الشعبية البطولية واستنزافها. سريعاً بدأت المخاوف تتحول إلى وقائع، ارتكاب مجازر جماعية بحق الناس المختبئين في الجوامع والملاجئ بمختلف أنواع الأسلحة وخاصة السكاكين، وكانت الحصيلة الأولية لجيش النظام الباسل قتل ما يزيد على ٣٣٠ شخص وتشويه جثثهم بما فيهم الأطفال والنساء، وتتالت في الأيام اللاحقة عمليات الإعدام الميدانية للعشرات عبر تجميعهم وعصب أعينهم بقلب ملابسهم الفوقية على رؤوسهم، وإطلاق النار المباشر عليهم في حارات وأزقة شهدت حياتهم، ليصل مجمل عدد الشهداء إلى ٥٥٠ شهيد. كما استمر القنص وتهديم البيوت وحرقها ونهب أرزاق الناس، في حفلة بربرية لا تنتمي إلا لعصور الظلام.

ترافق ذلك مع صمت عالمي مريب، ولم تظهر إدانات عالمية للمذبحة إلا استحياءً وخجلاً، وكأن الضمير العالمي للبشرية فقد صلاحيته، وكأن البشر السوريين فقدوا قيمتهم. وفي الوقت نفسه تهتكت وسائل إعلام السلطة في نقل الجريمة، وتفوقت على نفسها في الكذب والتلفيق، وإلقاء التهمة في المجزرة على العصابات الإرهابية، ونقلت محطة الدنيا مقابلات ميدانية مع ضحايا يلفظون أنفاسهم الأخيرة وأطفال يبحثون عن الحياة في جثث ذويهم، في سبق إعلامي يندى له جبين البربرية.

تفجيرات جرمانا

عد فشل مخطط الأجهزة الأمنية في إحداث الفتنة من خلال تفجير السويداء، الذي راح ضحيته الشهيدين معين رضوان وصفوت شقير الشهر قبل الماضي، مما ترتب عليه ردة فعل جماهيرية معاكسة، أكدت انتماء السويداء وجمهور طائفة الموحدين الدروز إلى الثورة السورية بنسبة عالية. هاي هي تلجأ الآن إلى التغيير في التكتيك عبر تفجير في جرمانا يذهب بحياة الشاب صقر أو عمار وهو موال لها من الطائفة الدرزية، ثم تقوم خلال جنازته بتفجير سيارتين مفخختين مما يذهب بأرواح العشرات من المدنيين وإصابة العشرات بجروح، وذلك بغرض الحفاظ على رؤيتها لنفسها كحامية للأقليات، هذا التصور الذي درجت على التسويق له عبر الإرهاب حتى لمؤيديها، وخاصة بعد ظهور تململ واضح بين سكان جرمانا ذات الأغلبية المسيحية-الدرزية من مسالك الشبيحة، وتعميم قيم الإنحطاط الخاصة بهم، وتغليبها فوق الجميع عبر إعطائهم المزيد من السلطات، والدفاع عن انتهاكاتهم المستمرة للأعراف والتقاليد ولأدنى مقومات الخلق العام، من نهب وتشهير بأهل البلد، وزيادة الإحتقان الطائفي عبر التسلح العلني وإقامة الحواجز للجان الشعبية ذراع السلطة التشبيحي، وملاحقة اللاجئين والنازحين من الغوطة إلى جرمانا وإفتعال الأذى والتحريض الأعمى لصالح مشروع الحرب الأهلية التي تسعى السلطة إلى الإستثمار فيه بكل ما أوتيت من إمكانيات. ومما يلفت النظر تعميم نشرة مرورية في السويداء، في اليوم السابق على تفجير مشيعيي جرمانا بنمر وأوصاف سيارات مشبوهة، وغياب كامل للشبيحة عن الجنازة، رغم أنهم درجوا في الأونة الأخيرة على إقامة أعراسهم الحاقدة بعد كل جريمة قتل، وطبعاً الحضور السريع لوكالات الأنباء الرسمية ومن في حكمها، ترافق ذلك مع بدء إطلاق بعض الوسائل الإعلامية السلطوية لإسم الشيعة الموحدون على طائفة الموحدين الدروز، في سبق خطير ذو دلالة تحريضية علنية لا تكترث بالتاريخ ولا تقيم وزنا لقيمة حضارية أو أهلية أو معرفية، ويعكس ذلك رغبة صادقة لدى السلطة الحاكمة في سوريا بتفجير المكونات الأهلية والطائفية، وتوهماً يسمح لها بالإفلات من الحساب والقصاص على يد الثورة السورية.

الحواجز الأمنية في حكايات سكان دمشق وريفها

تحقيق: مازن عزي

عرفت الأجيال الجديدة من السوريين الحواجز من خلال الإعلام في فلسطين المحتلة ولبنان والعراق، لكنها لم تعش هذه التجربة إلا مع انطلاق الثورة السورية. فالسلطة السورية صاحبة امتياز الأجهزة الأمنية العديدة، والتي تصف سوريا الأسد ببلد الأمن والأمان –كما كان يحلو لمسؤوليها التغني بإنجازهم التاريخي الوحيد المقترن مع تركيع شعبها وتجويعه وترهيبه– ككناية عن السجن الكبير، لم تلجأ إلى هذه الإجراء إلا حين بدأت المناطق تخرج عن سيطرتها واحدة تلو الآخرى، في انهيار سريع مدوٍ لمملكة الخوف والعتمة، وبدأت تتعرف في محكوميها على صفات غير العبودية والذل، حين خرجوا يطلبون الحرية والكرامة، كاسرين جدار الصمت مرة واحدة وإلى الأبد.

الحاجز هو اختناق يصيب مقطع الطريق بغرض الحصر والتفتيش للسيارات والمارة، مما يسبب تباطؤاً في الزمن، وقلقاً وجودياً جمعياً، مصدره أسئلة داخلية وشكوك، تتعلق بمناطق الإنتماء ومستوى النشاط والخلفية الدينية والمذهبية وتنحو بإتجاه القوائم الورقية الإسمية للمطلوبين، المجعلكة والمنتقلة بين أيدي العسكر المتسخة، مما يستدعي حالات انتباه قصوى، وبديهة حاضرة ترتسم في الوجوه المرسومة بعناية، وإدعاء الغفلة والبراءة، وتحمل النظرات الفاحصة والمزاج السمج والغباء الأصيل للمركب العسكري الأمني.

يقيت الحواجز خارج دمشق حتى زمن قريب، إذ بقيت محيطة بها، تقوم على تخومها بتقسيم الريف الدمشقي وعزله عن بعضه، وإغلاق جميع المنافذ الثانوية عبر السواتر الترابية، وسد جميع الطرق الرئيسية بالدبابات والعربات المصفحة والباصات الأمنية، وفرض العزلة على المناطق المحاصرة، ومنع الخروج والدخول حتى للحالات الإنسانية الطارئة، بالتناسب مع زمن تنفيذ العمليات العسكرية المتناوبة، بما يسبقها من طيران استطلاعي وقصف جوي ومدفعي بغرض تدمير الحاضنة الإجتماعية للثورة، والبنية التحتية للدولة، وإجراء عقابي شديد الحقد، وذلك تمهيداً لعمليات الإقتحام المتكررة بغرض القتل للثوار أو إعتقالهم، وعملياً تحول الحاجز إلى مكان إقامة شبه دائم لجنود النظام، يعيشون في فيئ دباباته، يعتقلون المطلوبين وغيرهم لسبب ما من الإشتباه، يقومون فيه بإذلال الناس وضربهم وشتمهم، وتحول في المراحل الأخيرة من عمر الثورة إلى مكان تنفيذ الإعدامات الميدانية. في الحاجز يعيش الجنود، يأكلون ويشربون، وكثيراً ما يقتلون فيه، إذ تحولت الحواجز إلى خط الإشتباك الأول بين الثوار والسلطة، فيه يتجسد عنف السلطة ووجودها الوحيد المتبقي وفي الوقت نفسه يمثل نقطة ضعف قاتلة لجنودها وعناصرها، وهي مؤخراً درجت على وضع الجنود عديمي الخبرة من أبناء الأقليات فيها، حتى قبل أن تستكمل دورات الأغرار لهم، وتركهم يلاقون مصيرهم، في مسعى حثيث منها لتوريط الجميع في الدم السوري، عبر إحداث أكبر قدر ممكن من فوضى المقتلة الحادثة.

بعد إعلان معركة دمشق، صارت الحواجز طقساً دمشقياً، وهي حواجز ذات طبيعة متحركة، تتكاثر ليلاً، يقوم بها شبيحة أو رجال أمن من دون آليات عسكرية ثقيلة، من المهاجرين شمالاً إلى باب توما، مروراً بالعباسيين وشارع بغداد وعلى أطراف برزة وركن الدين من جهة، والميدان وكفرسوسة والتضامن والقدم واليرموك من جهة ثانية. تقوم الحواجز بتدقيق هويات الناس وتفتيش السيارات، وفرض جو من الرهبة والخوف، وإعلان ما يشبه حظر التجول في مناطق بعينها في قلب العاصمة بعد تقطيع أوصالها. يترافق ذلك غالباً مع أصوات اشتباكات نارية قريبة خفيفة ومتقطعة، وأصوات انفجارت ثقيلة يسوقها هواء دمشق الساخن من ريفها المنكوب.

والحاجز صار مكاناً للحكايا، تروى عنه وفيه مشاعر إنسانية ناتجة عن مواقف صعبة ومفروضة بشكل قسري، وغالباً بإتجاه واحد، إذ يمثل في لحظة العبور ميزان القوى المختل في سوريا اليوم، بين مسلح غاضب دائماً لسبب ما، ومواطن عادي يختبئ في ظلاله، يزجي وقت إنتظاره الطويل بالترقب والصمت.

عبدو شاب ثلاثيني من مواليد محافظة إدلب، لا يذكر من مدينته الأم سوى أيام العيد الكبير وشجاراته مع أبناء الحارة المتفقين ضده سلفاً في لعبة كرة القدم المصنوعة من الأكياس والمحشوة بالجرابات والملابس القديمة، فهو وأهله «شوام». عبدو الذي يُعرِّفُ دمشق كبيته وموطنه، يُسألُ على كل حاجز بماذا يفعل في دمشق، وغالباً ما ينظر إليه بإحتقار، ما زال يذكر نفسه حين تم إنزاله من باص النقل العام كي يبت النقيب في أمره، يقول: «أن يتم إخراجك من مكان عام، مخفوراً ببندقية مصوبة على ظهرك، وبعشرات العيون التي ترقب الفزع في عينيك، والناس تنكمش في مقاعدها،

تسبح بحمد الله أن دورها لم يحن بعد، مما يجعلك أشبه بذئب تم انتشاله من حظيرة الخراف.» ثم يأتي السؤال الأشد بلاهة: «شو ما تعمل بالشام ولا؟». يقول عبدو أنه تلعثم كثيراً وشعر بخوف كبير، «كنت أحس وكأنني في امتحان حقيقي، أنتظر خبر عن نجاحي أو رسوبي، في تلك المدة التي كان فيها اللاسلكي يطن وتتحشرج الأصوات فيه، بحثاً عن اسمي في قوائم المطلوبين، التي تتمدد يوماً بعد يوم لتشمل جميع سكان سوريا.»

لقد كان حظ عبدو أفضل بكثير من حظوظ آخرين، يكفي مكان ميلادهم وكنيتهم حتى تحولهم إلى مجرمين وإرهابيين وعصابات مسلحة وعملاء لحمد وأردوغان، كما حدث مع أبو محمد البيطار من الحفة باللاذقية، حيث تم احتجازه لساعات طويلة في كابين ملحق بأحد الحواجز، وقد تمت إهانته وأهله وطائفته وعائلته، وقال له أحد المتناوبين على إهانته بأنهم: «سيقومون بمسح الحفة عن وجه الأرض.» ولم يسعفه سوى اسم أمه لينفي تشابهاً مع أحد أعضاء الجيش الحر، لكن ذلك لم يحمه من استمرار الإهانات والتهديد بالقتل أو الإعتقال.

هاني شاب دمشقي أصيل، يفتخر بنسبته وسلالته، ويستطيع تتبع هجرات أجداده التاريخية وسكناهم ضمن دمشق القديمة وبين أسوارها، وبرغم الفقر الذي دفع بالعائلة إلى الإبتعاد التدريجي عن قلب دمشق باتجاه الضواحي والريف، إلا أن منزل العائلة ما زال قائماً في منطقة قبر عاتكة، بجوار الشاغور والقنوات، وهناك شهدت هذه الحارات الدمشقية إضرابات متتالية تضامنا مع المدن المحاصرة والدم السوري المسفوح، وساهمت المظاهرات فيها المنادية باسقاط نظام الأسد بإثارة غضب السلطة عليها ومداهمتها بعد قصف طاول عدة مناطق أثرية فيها. هاني صاحب البيت المقصوف في دوما، وعلى الحاجز المقام في مدخل حارتهم الدمشقية يشعر بالغبن اليومي، يحدثنا عن غضب الشارع الدمشقي ومقدار التعبئة الشعورية فيه تجاه ما يسميه «الإحتلال الأسدي»، وهو يشعر بغضب حين يخبرنا بما قال له الضابط على الحاجز:» ما تشاغبوا انتو بقبر عاتكة، والله لنرجعلكن بس لنخلص من هالكام أزعر اللي بإيدينا.» لم يعرف هاني إلى من تشير صفة أزعر، ولم يعرف لماذا يتكلم هذا الضابط باللهجة الساحلية، رغم معرفة كامل الحارة بأنه من ريف حلب.

فدوى متطوعة في الهلال الأحمر، تشهد كيف تم إنزال أحد رفاقهم المتطوعين من سيارة الهلال على حاجز قبل مدينة التل المحاصرة، رغم العلم المرفوع عليها، ورغم وجهتهم الملحة لضرورات إنسانية، للاشتباه بكونه لم يؤدي خدمته العسكرية الإجبارية بسبب من عمره، ولم تنفع بطاقته الجامعية وتأجيله الدراسي ولا المهمة الرسمية المكتوبة التي بحوزتهم بإقناع العسكري المتأهب على الحاجز بتركهم لاستكمال نشاطهم الإنساني في إغاثة المنكوبين بعد توقف القصف.

تبقى الحواجز محاولة لتثبيت أقدام النظام في مناطق تشهد تصاعداً وغلياناً ضد سلطة الأسد، وهي ترسخ وعياً مزدوجاً لدى الشعب الثائر من جهة ولدى جنود النظام من جهة ثانية، حيث يتشاركان مشاعر الحقد والخوف في النظر إلى بعضهما، فلا يشعر أحد بالأمان في هذه الإختناقات المفتعلة كعنق الزجاجة، ويسعى الجميع إلى تفاديها قدر الإمكان، حتى لو توجب ذلك البقاء في البيوت، مما يجعل المدينة العريقة بقدر التاريخ تبدو خاوية إعتباراً من ساعات المساء الأولى.

تقرير منظمة العفو الدولية:

أسرى في غياهب الظلمة: العالم الغامض المحيط بحوادث الإخفاء القسري

التقرير:: ٣٠ أغسطس ٢٠١٢

ظل عبد الأكرم السَّقا، البالغ من العمر ٦٧ عاماً، في عداد المفقودين لأكثر من عام، وهو ما يُعتبر بمثابة نوع من الإخفاء القسري، الذي يُعد جريمةً بموجب القانون الدولي. وبالرغم من المناشدات المتكررة من أقارب ذلك الإمام الكهل، فقد أحجمت السلطات عن الإفصاح عن أية معلومات بخصوص مكانه أو ظروف احتجازه.

والواقع أن السلطات لم تقر مطلقاً بالقبض عليه، ومن ثم فإن الحقيقة الوحيدة التي كان أهله على يقين منها هي ما حدث يوم ١٥ يوليو/تموز ٢٠١١، حيث حضر نحو ٢٠ من أفراد مخابرات القوات الجوية السورية إلى منزله في منطقة داريا، الواقعة على أطراف العاصمة دمشق، واقتادوه معهم.

وقد التقت منظمة العفو الدولية مؤخراً مع هيثم الحموي، زوج ابنة الإمام عبد الأكرم السقا الذي يعيش حالياً في المنفى، حيث حكى عما تعانيه العائلة من كرب نظراً لعدم توفر معلومات بخصوص اختفاء السَّقا منذ اندلاع الانتفاضة السورية في مطلع عام ٢٠١١، فقال:

«الإخفاء يعني ألا تعرف شيئاً عن مصير المختفين، وحتى إذا ما تلقيت معلومةً ما فإنك تظل دائماً في حالة من القلق خشية ألا تكون تلك المعلومة صحيحة».

كما اعتقلت السلطات السورية، في سبتمبر/أيلول الماضي، والد هيثم، ويُدعى محمد ياسين الحموي، وهو صاحب محل، وشقيقه محمد محمد الحموي، في ظروف تُعد بمثابة نوع من الإخفاء القسري.

وقد احتُجز الشقيقان بمعزل عن العالم الخارجي، وظل أولهما محتجزاً خمسة أشهر بينما ظل الثاني ستة أشهر، ثم أُفرج عنهما في وقت سابق من العام الحالي. وخلال فترة الاحتجاز هذه، لم تكن العائلة تعرف شيئاً عن مصيرهما وإن كانا قد ماتا أم ما زالا على قيد الحياة. ولم تُوجه أية تهم للشقيقين، ولكن يُعتقد أنهما اعتُقلا بسبب مشاركتهما في مظاهرات مناهضة للحكومة.

وقد اختفى والد هيثم مرة أخرى في مايو/أيار ٢٠١٢، وهذه هي المرة الثالثة التي يُعتقل فيها منذ اندلاع الانتفاضة في العام الماضي.

ولم يتلق الأهالي أية معلومات رسمية عن القبض على هذين الشخصين أو احتجازهما، ولكن بعض التفاصيل الشحيحة والملتبسة كانت تظهر من حين لآخر عندما يُفرج عن سجين كان محتجزاً معهما. إلا إن هذه المعلومات كانت تفتقر دائماً للدقة والوضوح، وهو أمر لم يكن من شأنه سوى أن يضاعف من مخاوف الأهالي ومعاناتهم.

وقد كان هيثم الحموي نفسه من سجناء الرأي السابقين، حيث زُج به في أحد السجون السورية طيلة عامين ونصف العام بعد مشاركته في احتجاج سياسي سلمي في عام ٢٠٠٣، ومن ثم فهو على دراية بالظروف التي يواجهها أهالي المختفين.

ومن شأن الاكتظاظ وغيره من الظروف السيئة أثناء الاحتجاز أن تفاقم من المشاكل الصحية لدى المحتجزين. فعلى سبيل المثال، أُصيب محمد ياسين الحموي بنوبة قلبية في العام الماضي، بينما يعاني عبد الأكرم السَّقا من مرض في الأمعاء، حسبما ورد.

وبالإضافة إلى هذا كله، يتفشى التعذيب أثناء جلسات الاستجواب.

ويقول هيثم الحموي: «أصعب فترة في السجن في مثل هذه الظروف تكون خلال الأسبوع الأول، فعادةً ما يتعرض السجناء للتعذيب خلال الأسبوع الأول أثناء... التحقيق... معهم».

وقد ظلت حوادث الإخفاء القسري، على مدى عقود، من السمات المميزة للنظام السوري، حيث استُخدمت كوسيلة لاستهداف آلاف النشطاء والمعارضين، مع إبقاء أهاليهم في حالة من اليأس والخوف.

وتقول حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: «منذ اندلاع الانتفاضة في سورية ونحن نشهد تصاعداً كبيراً في استخدام حوادث الإخفاء القسري من جانب السلطات بغرض إخراس المعارضة ونشر الخوف في أوساط أهالي المختفين وأصدقائهم».

وتستدرك حسيبة حاج صحراوي قائلةً: «إلا إن استخدام هذا الأسلوب المريع، في سورية وفي غيرها من البلدان والمناطق في مختلف أنحاء العالم، بدأ منذ عقود طويلة».

اعتقلت السلطات السورية والد زوجة هيثم الحموي، الذي يعيش حالياً في المنفى، ووالده وشقيقه، في ظروف تُعد بمثابة نوع من الإخفاء القسري

الإخفاء القسري

يُعد الشخص «مختفياً» عندما يتعرض للقبض أو الاعتقال أو الاختطاف على أيدي سلطات حكومية أو أشخاص يعملون لصالحها، ثم تنكر هذه السلطات أن الشخص محتجز لديها وترفض الإفصاح عن أية معلومات بخصوص مكانه، وهو ما يجعل هذا الشخص عرضةً لأنواع شتى من انتهاكات حقوق الإنسان.

ولما كان الشخص المختفي يُحتجز خارج إطار الحماية القانونية، فكثيراً ما يتعرض للتعذيب ويظل في خوف دائم على حياته، كما يُحرم من جميع الحقوق ويبقى تحت رحمة من يحتجزونه. ويُعد هذا انتهاكاً متواصلاً حيث يستمر في كثير من الأحيان لسنوات عدة بعد القبض على الشخص أو اختطافه، وهو ما يخلف عواقب مادية ونفسية طويلة المدى على الضحية.

وفي كثير من الأحيان لا يُفرج مطلقاً عن الشخص المختفي، ويظل مصيره في طي المجهول، ولا يعرف أهله وأصدقاؤه أي شيء عما حدث له، وهو ما يضاعف من معاناتهم. بل إن آثار حالة الخوف وعدم اليقين الناجمة عن حوادث الإخفاء القسري لا تقتصر على الضحية وعلى أهله، بل تتجاوز ذلك لتنعكس على المجتمع بأسره.

مشكلة عالمية

لا تزال حوادث الإخفاء القسري تقع في بلدان كثيرة في مختلف أنحاء العالم .وبالرغم من أن الإخفاء القسري يُعتبر جريمةً بموجب القانون الدولي، ففي أكثر الأحيان لا يُقدم المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية إلى ساحة العدالة.

وفي مسعى لإنهاء هذا الانتهاك، اعتمدت الأمم المتحدة، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري». وتهدف الاتفاقية إلى منع حوادث الإخفاء، وكشف النقاب عن حقيقتها في حالة وقوعها، ومعاقبة مرتكبيها، وتقديم تعويضات للضحايا وأسرهم.

وفي ٣٠ أغسطس/آب ٢٠١١، أحيت الأمم المتحدة للمرة الأولى «اليوم العالمي لضحايا الإخفاء القسري»، مما سلَّط الضوء على استمرار استخدام هذا الأسلوب وعلى ضحاياه العديدين في مختلف أرجاء العالم.

وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات اختفاء قسري في جميع قارات العالم، وهي تواصل نشاطها بشأن هذه الحالات في بلدان ومناطق عدة، من بينها الجزائر والأمريكتان والبلقان وإندونيسيا وليبيا وموريتانيا ومالي وباكستان وروسيا وسري لنكا.

وتعليقاً على ذلك، يقول ماريك مارشينسكي، مدير قسم بحوث العدالة الدولية والسياسة والحملات في منظمة العفو الدولية: «إننا نطالب الحكومات في جميع أنحاء العالم بإدانة الإخفاء القسري، وبالانضمام إلى الاتفاقية الدولية الرامية للقضاء على هذه الممارسة. فمن الضروري تحقيق العدالة بشكل كامل وناجز لآلاف المختفين وأهاليهم».

https://www.amnesty.org/ar/news/kept-dark-murky-world-enforced-disappearances-2012-08-28

وحدة المعارضة السورية
وتغريد البعض باتجاه التغيير الديمقراطي!

السوسن الدمشقي

شكل مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة الذي عُقد بتاريخ ٢٠١٢/٧/٣ الخطوة الأولى الصحيحة باتجاه وحدة المعارضة, حيث اجتمعت لأول مرة فصائل المعاضة التقليدية ممثلة بالمجلس الوطني وهيئة التنسيق, مع ممثلي القوى والتيارات التي ظهرت في رحم الثورة السورية إضافة لممثلين عن الجيش الحر, وتم لأول مرة بعد عام وثلاثة أشهر تقريبا التوافق على وثيقتي العهد الوطني السوري وبرنامج المرحلة الانتقالية, كما تمّ لاحقا تفعيل لجنة المتابعة التي شُكلت في المؤتمر بهدف الترويج لهاتين الوثيقتين باعتبارهما عنواناً لوحدة المعارضة السورية برنامجيا, ومقدمة لتوافقات تنظيمية يمكن أن تتبلور لاحقاً.

إلا أن قوى الانتهازية الثورية المعشعشة في صفوف المعارضة السورية, أبت المضي في مشروع التوحيد الوطني للمعارضة, وبينما كانت لجنة المتابعة تجتهد بالتنسيق مع الجامعة العربية لتفعيل دورها المشار إليه سابقا, والذي تجلى في بيان القاهرة الصادر بتاريخ ٢٨ آب/ أغسطس, كانت هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي تتوج انحطاطها السياسي في مؤتمر صحفي تعلن فيه الدعوة لمؤتمر إنقاذ سوريا بذات التاريخ, بعد أن كانت انسحبت من توقيعها على وثيقتي القاهرة التين شكلتا أهم مساهمة سياسية لتوحيد جهود المعارضة السورية, ولدعم أهداف الثورة في إسقاط النظام القمعي الفاسد, وإنشاء الدولة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ المواطنة والعدالة والحرية.

ومؤتمر إنقاذ سوريا يشكل تراجعا في مسيرة هيئة التنسيق عن توقيعها في القاهرة على وثيقة الرؤية للمرحلة الانتقالية, حيث التزمت بالعمل على إسقاط النظام بكافة رموزه وأدواته, وصولاً إلى دعم الجيش الحر, بل هو يشكل تراجعا حتى عن خطابها التقليدي الداعي إلى اسقاط النظام بالطرق السلمية, ورفض العسكرة والتدخل الخارجي, حيث انحازت فجأة إلى شعار «التغيير الديمقراطي» الذي ينادي به تيار بناء الدولة/ لؤي حسين, ويشكل عموما جوهر الحل الروسي/ الإيراني, الداعي إلى انتظار انتخابات ٢٠١٤ الديمقراطية, رغم الحديث عن المخاطر التي قادت إليها سياسة النظام في مواجهة الثورة في سوريا, وحتى إدانة ممارساته الخاطئة وغير الديمقراطية.

وفي هذه اللحظة التي يعلق فيها العالم أجمع, والشعب السوري بكل أطيافه آمالاً جمة على مشروع وحدة المعارضة السورية, وتوحيد فصائل الجيش الحر والمجالس العسكرية التي بدأت تلوح بشائرها في الأفق, كخطوة تسرع في اسقاط النظام القمعي الفاسد لآل الأسد, وتجنب سوريا والشعب السوري الكثير من المجازر والدمار المتزايد في كل يوم, في هذه اللحظة تأتي مبادرة هيئة النسيق, وبدون أية نوايا حسنة, لتمد في عمر النظام, لكنهم وبدون تبريرات أعلنوا على لسان السيد رجاء الناصر تأجيل المؤتمر إلى تاريخ ٢٩ من هذا الشهر. وهو تأجيل لسقوط آخر ورقة توت عن هذه القوى التي رفضها الحراك الثوري بقوله: هيئة التنسيق لا تمثلني. رغم تكنيها باسم معارضة الداخل, والتي يستسيغ النظام السوري أن يطلق عليها صفة الوطنية كمنحة منه, باعتباره بارومتر الوطن والوطنية.

وهنا تحضرني عبارة فلاح من جبل الزاوية حين قال: هناك إرادتين لا يمكن قهرهما, إرادة الله وإرادة الشعب. لذلك, وبغض النظر عن انتهازية تلك القوى ومخططاتها المعلنة والمؤجلة, نعلن إيماننا بأن الشعب سينتصر.

هيئة مغتربي سورية الأحرار
The Free Association of Syrian Expats

لا تثق الثورة إلا بالزمن
مازن عزي.

تبدو الثورة السورية بأنها الثورة الأكثر جذرية في موجة الربيع العربي، كنتيجة للطبيعة الشمولية لنظام حكم آل الأسد، الذي يرفض أي حل سياسي للأزمة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تعصف بالبلاد، ولا يرى في كل ما يحدث إلا مؤامرة تستهدف دوره الممانع، مما يعطل أية إمكانية حقيقية للتنازل عن دوائر النفوذ والثروة، أو إعادة تقاسم السلطة وتبادلها سلمياً. ونتيجة أيضاً لإنعدام آفاق النجدة والمساعدة للثورة من قبل أي طرف خارجي بمعنى التدخل العسكري المباشر لصالحها من جهة، مقابل التدخل الإيراني والروسي في إدارة معركة السلطة على الأرض.

لذلك فالثورة السورية تمتلك صيرورة ثورية تفاعلية، هدفها هدم العالم القديم كما عاشته. وهي تخوض في سبيل تحققها حرباً تدافع فيها عن الشعب، به ومن أجله، في وجه جيش السلطة وآلتها العسكرية وبقية مؤسسات الدولة المهيمن عليها والرهينة لها. تحطم الثورة جدران السجن السوري الكبير، وهي تفتح في طريقها الأبواب على إحتمالات تطورية متعددة، يكاد يكون أسها وأساسها واحداً لدى معظم ألوان الطيف المشارك بها: القطع النهائي مع دولة الإستبداد.

يأخذ الصراع في سوريا طابعاً ملحمياً فيه الكثير من الشجاعة والتضحيات الجسام، بسبب من تكوين جمهور الثورة وفئاتها العمرية. إذ أن الشباب دون الثلاثين يشكلون ما نسبته فوق ال ٦٠٪ من السوريين وهم المغيبون قسراً عن الفضاء العام، والمهمشون عند اقتسام الثروة، والمبعدون عن دوائر صنع القرار، لصالح اختلال خطير بين الناتج القومي والنمو العام من جهة وعدالة التوزيع والتكافؤ والمساواة في الحقوق من جهة ثانية. هؤلاء العاطلين عن العمل، والهاجسين بالأمل، يشكلون عمود الثورة الفقري وروحها، فهذه الأمة اليافعة المشحونة بالإباء، هي الجديرة فعلاً بتمزيق نظام كهل حقود يحبس بين عظامه القاسية هذا الجسد الفتي للشعب السوري. هذا المركب الشاب بدوره يدفع بالثورة نحو التجذر والعمق والنزق ورفض المهادنة والحلول الوسطى، فثورته اليوم هي دفاع عن كرامته ورغبة في الإعتراف به.

لا أحد في سوريا يعلم ماهية النظام الجديد، فما يهم هو إسقاط النظام، وفي الطريق إليه تخوض الثورة معاركها لحظة بلحظة، تتعلم من أخطائها، تعرف ما لا تريده، وتخطئ أحياناً في ما تريد، لكنها حيوية متجددة، تنقصها الحكمة والصبر، ويعتريها ألم شديد من هول ما تلقت من ضربات النظام الموجعة وخيانات العالم الحر الذي يشاهد وجع السوريين كما شاهد أوجاع الفلسطينيين من قبلهم، فتقاوم الثورة يقودها الغضب والإنتقام كثورة الأصيلة، هدفها البقاء في الصراع بينها وبين النظام القديم الذي يمنعه غروره واستكباره ودفاعه الأعمى عن ثروته وسلطته من التسليم بحتمية هزيمته.

في ظل هذا السياق التطوري للثورة، يبدو المشترك الوحيد هو المستقبل، فالثورة غير معنية بالمراحل التي تعبرها، والدروب الدموية القاسية المفروضة عليها، ولا بتغيير التكتيكات اللحظية، من سلمية إلى عنفية، ومن دفاع إلى هجوم، فجل اهتمامها منصب على المستقبل، على تلك اللحظة الزمنية المعلقة في التصور الجمعي للسوريين عن اسقاط النظام، وذلك يجعل التحرر الكامل هو النتيجة الوحيدة التي تثق بها الثورة، مهما كانت الكلف البشرية المقدمة، إذ أنها معنية فقط بكمالها وانجازها، مهما طال الزمن.

مؤتمر الانحياز لطهران
وسقوط نظرية عدم التدخل

حين انطلقت «حركة عدم الانحياز» بتاريخ ١٨ نيسان/ إبريل من عام ١٩٥٥ في مؤتمر باندونغ بإندنيسا الذي ضمّ ٢٩ دولة آفرو– آسيوية, شكلت في ذلك الوقت أول تعبير سياسي عما أصبح يُعرف بدول العالم الثالث باعتبارها قوة سياسية عالمية تستقل عن الكتلتين الكبيرتين الشرقية ذات التخطيط الاشتراكي, والغربية التي رفعت راية الرأسمالية التي وصلت حدّها الأعلى في الإمبريالية على رأي صديقنا لينين, في تحليله للفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى, والتي تميّزت باستعمار العديد من دول العالم الثالث. حيث نلاحظ أن كتلة دول عدم الانحياز انتمت بمجموعها للدول حديثة الاستقلال, وأنها سعت لتعزيز استقلالها من خلال المبادئ التي أكدت على مفهوم سيادة الدول المستقلة بما يمنع أي تدخل في شؤونها الداخلية, كما نصت على المساواة الكاملة بين الدول بغض النظر عن مساحتها وديمغرافيتها, وأكدت مفهوم العدالة الدولية وحصرت حل النزاعات بالطرق السلمية, ورفعت شعار عدم الاعتداء.

غير أن العقود الخمسة وما ناف على النصف, التي فصلتنا عن مؤتمر باندونغ, والمتغيرات التي عبرت بنا أو بالعالم, غيرت الكثير من معادلات السياسة الدولية, لعل أهمها اندحار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق, وسقوط مفهوم القطبية الثنائية التي أفرزتها نتائج الحرب الكونية الثانية في السياسة الدولية, التي عرفت باسم «الحرب الباردة» والتي شكلت في حينها أهم مبررات وجود حركة عدم الانحياز باعتبارها القطب الثالث بين المعسكرين, مما أثار الكثير من الالتباسات حول مبرر استمرار تلك الحركة وجدواها أيضاً.

مع ملاحظة أن مفهوم عدم الانحياز كان ملتبساً في لحظة ولادته, فالدول التي ساهمت في ذلك المؤتمر ورغم دلالات التسمية التي منحت له, ضمت خليطاً متناقضاً بين دول اشتراكية كالصين التي مثلها رئيس مجلس الدولة حينها شو آن لاي ويوغسلافيا التي كان يرأسها الزعيم تيتو قبل أن تندثر عن الخريطة السياسية لعالمنا المعاصر, وبين دول أعضاء في حلف «سياتو» أو «منظمة حلف جنوب شرقي آسيا» الذي ضم ثماني دول هي: أستراليا، فرنسا، بريطانيا، نيوزيلندا، الباكستان، الفلبين، تايلاند، والولايات المتحدة، والتي وقّعت في مانيلا بالفلبين في ٨ سبتمبر ١٩٥٤م على معاهدة الدفاع المشترك فيما بينها. ودول أخرى في حلف بغداد الذي تأسس عام ١٩٥٥ وضم في عضويته كل من تركيا والعراق وإيران والباكستان إلى جانب بريطانيا, ولم يلبث أن اندثر بعد انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق على النظام الملكي وإعلان الجمهورية، وهنالك دولا وطنية محايدة شاركت في تأسيس الحركة كالهند بزعامة جواهر لال نهرو الذي انقرضت سلالته الحاكمة لاحقاً، أو اندونيسيا بزعامة رئيسها آنذاك سوكارنو الذي احتضنت بلاده المؤتمر, فدفع ثمن ذلك في انقلاب سوهارتو عليه, وكانت أبرزت المشاركات العربية للرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي غيبه الموت في ظروف ملتبسة بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٧٠.

والسؤال ماذا بقي من دول عدم الانحياز؟ وماذا بقي من مفهوم عدم الانحياز أيضا بعد انتهاء القطبية الثنائية؟

في المؤتمر السادس عشر لدول عدم الانحياز الذي عُقد مؤخرا في طهران أصبح الالتباس السابق أكبر بكثير مع حضور ١٢٠ دولة تنتمي بغالبيتها لما يعرف بدول العالم الثالث التي توزعت كثيرا بانتماءاتها الأيديولوجية والسياسية وتحالفاتها المرتبطة بخريطة المصالح أكثر من سواها, وشكل افتتاح المؤتمر من قبل المرشد العام للجمهورية الإيرانية على أكبر خامنئي مناسبة لإعادة تسويغ أيديولوجيا ترفض القطبية الأحادية التي نشأت مع انهيار المنظومة الاشتراكية, لصالح دعاوى تقسم العالم إلى معسكرين جديدين هما الخير والشر, أو معسكر المقاومة والحق مقابل معسكر الاستكبار والباطل, حتى أنه في هذه الإنشائية الإسلاموية فضل عدم التطرق إلى الحدث الأبرز في الساحة الإقليمية والدولية والمتعلق بالثورة السورية, ومشى على هديه أحمدي نجاد القائد العام لنظام الملالي في طهران, إيماناً منهم بأن هذه التقسيمات الجديدة يمكن تعويمها في سديم اللغة الإنشائية وعموميات الخطاب, لكن أي مقاربة لها في مستوى السياسة الراهنة والحدث المباشر سيقوض كل الدعاوى التنظيرية السابقة, وهو ما حققه خطاب الرئيس المصري محمد مرسي حين أعاد وضع الثورة السورية على طاولة المؤتمر, فظهرت التناقضات الحادة التي كشفت مأزق حركة عدم الانحياز بتركيبتها الراهنة وبدلالتها التاريخية وبترهلها الكمي.

فإذا كان مؤتمر باندونغ قد نجح في تثبيت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي أشرنا لها, تبدو الدورة السادسة عشرة للمؤتمر عاجزة عن التقاط اللحظة التاريخية التي أطلقها الربيع العربي, وكان يمكن أن تضخ روحا ودما جديدان في الحركة التي فقدت مبرر وجودها في ظل القطبية الواحدة والمتغيرات السياسية الكثيرة في العالم المعاصر. وإن صح قول خامنئي بأن «العالم يمرّ بفترة انتقالية الى نظام دولي جديد ، وبمقدور حركة عدم الانحياز, ويجب عليها, ان تمارس دوراً جديدا» إلا أن أيدولوجيته الدينية لم تسعفه باكتشاف آليات تفعيل هذه الحركة, وطبيعة الدور الجديد لدول عدم الانحياز, حتى أن دعوته للمشاركة في «ادارة العالم» بدت نوعا من الكاريكاتير الغبي, طالما أنه يتجاهل إرادة الشعب السوري بالتغيير, ويتجاهل ثورات الربيع العربي وتأثيرها في تقدم ميزان الإرادات ليعادل ميزان القوى في السياسات الدولية, فإدارة العالم لا تتم بالرجوع إلى السلف الصالح, ولا تتم بادعاء الحق.

من هنا تبدو حتى المسائل المحقة حول القضية الفلسطينية سواء لجهة دعم المصالحة الوطنية أو لدعم طلب ضم فلسطين للأمم المتحدة مجرد هراء أو تنظير بلا معنى, إذ لا يمكن الفصل بين نضالات الشعوب, ولن يقبل الشعب الفلسطيني أن تكون قضيته على حساب قضية الشعب السوري وحقه بالتحرر من نظام الفساد والقمع الذي استمر لخمسة عقود بحجة دعم الشعب الفلسطيني طالما أن جبهته في الجولان مرفوعة لجمّادة السياسة اللغوية, ولا يقل عنهما تنظيراً وهراءً الادعاء حول نجاح المؤتمر في فك العزلة عن طهران, وكسر الجليد بينها وبين النظام المصري, فالسياسة ليست مجرد إنشاء, إلا في العقل البياني الذي أفادنا به الراحل محمد عابد الجابري, وبئس العقل ما يعقلون.

في هذا العقل البائس يُصرّ أحمدي نجاد «على ضرورة تسوية الأزمة السورية بالطرق الديبلوماسية ومنع اي تدخل اجنبي باسم الحلف الأطلسي ودول الاستكبار» و ذلك وفق ما نُقل عنه, لأن «المجازر التي ترتكب في سوريا لا تفيد بشيء، وينبغي إجراء انتخابات حرة»! أية انتخابات حرة في ظل المجازر التي أصبحت تتواتر في كل يوم وفي كل ساعة؟ وأية انتخابات حرة في ظل نظام يعتقل حرية أكثر من ٩٠ بالمئة من مواطني سوريا بحجة وجود عصابات إرهابية سلفية, أو بحجة وجود مؤامرة دولية من دول الاستكبار لضرب صمود سوريا وممانعتها؟!

إن أزمة نظام الملالي في طهران وأزمة حركة عدم الانحياز أيضا, وسبب فشل القمة الأخيرة بأنهم لم يدركوا بعد أن المبدأ الأول الذي حكم حركة عدم الانحياز ومنحها دينامية الولادة خمسينات القرن المنصرم, والمتعلق بسيادة الدول المستقلة ورفض أي تدخل أجنبي, ضمن توازنات الحرب الباردة, لم يعد مقبولاً بعد نصف قرن من الزمن في ظل التطور الحاصل في مفاهيم حقوق الإنسان وانتشار مبادئ الديمقراطية المعاصرة, والتي منحت المجتمع الدولي حق التدخل لحماية الشعوب من استبداد أنظمة الديكتاتورية والقمع والفساد التي قامت وانتشرت بعيد الاستقلال النسبي الذي نالته تلك الدول, فلا وجود لسياسة عدم الانحياز منذ تأسيس الحركة وحتى اليوم, ونجاحات البداية التي تمت بوجود قيادات كاريزمية لتلك الحقبة, ووجود تطلعات شعبية رافقت زمن الاستقلال غير متوفرة الآن, وقد سقطت نظريات «عدم التدخل.. والسيادة الوطنية» مع سقوط حاضنتهما: الحرب الباردة, سقطت في بنما وفي البوسنة, ولاحقا في العراق, وفي ليبيا مؤخراً, وستسقط هذه النظرية في سوريا قريباً, لأن السيادة الوطنية تكون للشعب دائما, وليست لطغمة فاسدة تغتصب السلطة.

الثقافة السورية ... وثقافة التغيّب القسرّي

ماذا بقيّ من حلمٍ جميل؟

دمشق: ياسمين دمشقي

نلتقط صورة, نوقف اللقطة العابرة أمام مشهد محدد, ننظر إلى الوجوه ونعدّ الوجوه التي افتقدناها. ففي ذات مساءٍ صيفي, بتاريخ ٢٠١١/٠٧/١٣ اجتمع شباب سوري في منطقة الميدان بدمشق, وانطلقوا فيما أعلنوا عنه مُسبقاً في الصحف وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» على أنه مظاهرة للمثقفين والإعلاميين, كان العدد كبيراً بالنسبة إلى وضع العاصمة دمشق في ذلك الزمن, وكان الحلم أكبر. اليوم ننظر إلى تلك الصور ونتفقد حكايات الوجوه فيها, ففي سوريا وحيث أنّ كلّ شيء استثنائي, خارج التعريفات البسيطة, وخارج المُتخيّل المنطقي للإنسان العادي. اليوم, وبعد سنة ونصف تقريباً يبدو من الصعوبة بمكان عرض كافة أشكال الانتهاكات التي وقعت بحق المثقفين السوريين الذين اختاروا التمسّك بمبدأ إنساني يعلو فوق أي مصلحة شخصية, الذين احتواهم كادر تلك الصورة أم لم يحتوهم.

بعض الانتهاكات كانت انتهاكات في مستوى حق العمل, كما حدث في شهر تموز من هذا العام, حين قرّرت المؤسسة العامة للسينما فصل كل من المخرج السينمائي أسامة محمد, والمخرج السينمائي نضال الدبس, والمخرج السينمائي نضال حسن, تحت ذريعة «التغيّب عن العمل لأكثر من ١٥ يوماً متعاقبة». علماً أنّ هذا الفصل يبقى فصلاً تعسّفياً حيث أنّه يتنافى مع «مرسوم الفنانين» الذي يُعفى بموجبه الفنان من الدوام ويُطالب بدلاً منه بحجم عملٍ سنوي, ولا يُسأل الفنان عن تنفيذه لحجم العمل ما لم يكلف به .

هل هؤلاء عابرون في المشهد الثقافي السوري؟ أولم تكّرم أفلامهم التي صنعوها وقت الشحّ الفني والمالي بالعديد من الجوائز العربية والغربية؟ من جهته كان المخرج «أسامة محمد» صاحب فيلمي «نجوم النهار» و«صندوق الدنيا» قد صرّح: (منذ سنواتٍ خمس .. لم تطأ قدماي عتبة المؤسسة العامة للسينما ولا مهرجانها « الدولي « احتجاجاً على تلوثها الأمني وفسادها الفنيّ), أمّا المخرج نضال الدبس صاحب «تحت السقف» فكان من الموقعين على بيان ال (٩٩) ونداء السينمائيين السوريين, وصولاً إلى نضال حسن القادم من رائحة البحر في طرطوس وصاحب «جبال الصوّان», حيث شارك في بدايات الحراك الثوري, ولذلك تعرّض للاعتقال مرتين.

من جهة ثانية, يقع القسم الغالب من الانتهاكات في خانة انتهاكات حقوق الإنسان, حيث أنّ تجربة نضال حسن مع الاعتقال التعسّفي ليست فرديّة, بل إنّ أغلب المثقفين السوريين الذين انحازوا وبشكلٍ علني إلى صفوف الشارع للمطالبة بالتغيير, كانت زنازين الاعتقال مصيراً شبه محتمٍ في انتظارهم.

قبل عام, وفي يوم ٢٠١١/٠٩/٣ داهمت المخابرات الجويّة منزل الكاتب الكردي السوري المُستقل «حسين عيسو» في مدينة الحسكة, واعتقلت الرجل البالغ من عمرها ٥٩ عاماً. حسين عيسو صوت قادم من مدينة الحسكة المنسيّة, أتى إلى دمشق في عام ٢٠٠٩ حاملاً إلى السلطات السورية عريضة موقعة من قبل أكثر من ستة وأربعين ألفا من المواطنين في محافظة الحسكة للمطالبة بإلغاء المرسوم التشريعي رقم\٤٩\ تاريخ ٢٠٠٨\٠٩\١٠. حسين عيسو الذي اعتقل بعد وقت قصير من خضوعه لعملية جراحية في القلب, لا أخبار عنه منذ عام. لم يُعرض على محكمة, ولم يره أحد من أفراد عائلته, رغم خطورة وضعه الصحي, أمّا الأنباء فقد تناقلت بأنه أصيب بشلل نصفي نتيجة التعذيب . ويرجح إحالته إلى المحكمة الميدانية العسكرية في دمشق. وهي محكمة سريّة الجلسات, لا يوجد فيها محامون للدفاع عن المتهم, وأحكامها قطعيّة وفوريّة التنفيذ, وتصل أحكامها إلى الإعدام.

أمّا المخرج المسرحي «زكي كورديللو « فله حكاية أخرى مع تجربة الاعتقال, حيث اعتقل بتاريخ ٢٠١٢/٠٨/١١ من منزله واعتقل معه ابنه «مهيار» الطالب في المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق وصديقان. لا معلومات عنهم حتى هذه اللحظة. زكي كورديللو لم يخرج إلى الفضائيات المُغرضة ليتحدّث عن مشاهداته, لم يغادر البلاد, زكي كورديللو كما كتب عنه صديقه الفنان «فارس الحلو» على صفحة التضامن معه: (زكي خريج فنون مسرحية.. ركز جُلّ نشاطه على مسرح الاطفال.. واهتم بإحياء وتوثيق مسرح خيال الظل بشخصياته التاريخية كركوز وعيواظ).

وفي مكانٍ آخر من الصفحة, كتب المسرحي والممثل «نضال سيجري»: (اعرف زكي كورديللو منذ سنوات طويله جداً.. أكثر من عشرين عاما.. زكي لم يكن يوما سياسياً. ولم يكن يوما ازعراً.. ولم يكن يوماً خائناً لبلاده.....زكي كورديللو هو مواطن سوري وانسان محب وطيب جدا ولطيف وفنان مسرحي...لو تعرفون زكي ... فهو من القلائل الذين يعرفون كيف يحكون النكته ومن القلائل الذين يعرفون كيف تحكى الحكايات... يجب ان يكون زكي كورديللو بين أهله وأصدقائه وعلى خشبه المسرح.....يليق ب زكي: الحياة والعدالة والنور... نريد زكي ونجله الشاب الصغير بيننا ...).

وتطوّل القائمة, تطوّل قائمة الغياب ولا تنهي, وفي كل ممارسة نستنكر ونُدين ونطالب, إلاّ أننا اليوم نقف شبه عاجزين, فكل فعل يُنتج ردّ فعل, وأنا لا أعلم في الفيزياء, لكن ما هو رد الفعل الفيزيائي على فعل غير منطقي, على فعل يخرج حتى عن المألوف في سياق الانتهاكات الممارسة؟!!

عروة النيربية, شاب سوري يختصر في ذاته الكثير من صورة الشباب السوري, شعلة من الطاقة على العمل, من الإيجابية, من التمسّك بالأحلام, وبالقيم الإنسانية, قد يقول قارئ أنّ هذا كلام إنشائي, وأقول يا سيدي, انظر إلى سيرة شابٍ سوري اسمه عروة النيربية:

أسّس المنتج السينمائي السوري عروة نيربية بالاشتراك مع زوجته الفنّانة ومخرجة الأفلام الوثائقية

ديانا الجيرودي في عام ٢٠٠٢ شركة الإنتاج السينمائي والتلفزيوني المستقلة «بروأكشن» وقد فتح من خلال ذلك آفاقًا جديدة في سوريا التي كانت تحتكر فيها الدولة حتى ذلك الحين الإنتاج السينمائي والتفزيوني برمّته. وبذلك أصبحت «شركة بروأكشن» ركنًا مهمًا من أركان المشهد السينمائي المستقل والناشئ في سوريا. في عام ٢٠٠٨ أسّس عروة نيربيه وديانا الجيرودي مهرجان الأفلام الوثائقية الإبداعية الدولي «دوكس بوكس» الذي واصل نموّه في الأعوام التالية وسرعان ما أصبح معروفًا خارج حدود المنطقة. وفي الأعوام الأخيرة لعبت ورشات العمل والنشاطات الأخرى دورًا ازدادت أهميته باستمرار بالنسبة للمخرجين السوريين الشباب الطموحين، كما كرّم عضواً في لجان التحكيم في مهرجانات دولية مثل مهرجان «ابن رشد» في طهران, وأمستردام, ولايبزيغ, وكوبنهاغن, ومؤخراً حاز مع شريكته «ديانا الجيرودي» على جائزة الشبكة الوثائقية الأوروبية EDN على مساهمتهم الاستثنائية في تطوير صناعة السينما التسجيلية دولياً, وجائزة KATRIN CARTLIDGE FOUNDATION لعام ٢٠١٢.

أين عروة النيربية اليوم؟ سؤال تطرحه والدته ووالده وزوجته, كما كلّ أصدقائه, وهم كثيرون يا سيدي. اختفى عروة النيربية عصر يوم ٢٠١٢/٠٨/٢٣ بينما كان على وشك مغادرة البلاد عبر مطار دمشق الدولي. حيث كان متوجهاً إلى القاهرة, وقد فُقِد الاتصال به بعد فترة وجيزة من وصوله إلى المطار, وحسب خطوط الطيران المصرية فهو لم يصعد إلى الطائرة مما يشير إلى اعتقاله من قبل السلطات السورية.

هذه بضع أسماء عن شباب حلموا بالكثير, ونجحوا في اقتناص بعض الفرص وفتح مساحة للأمل, بعضهم اليوم مُهجّر, وبعضهم مُعتقل, وبعضهم مفقود... وكل ما بقيّ لنا بعيداً عن التنديد والشجب والاستنكار, سؤال برسم المعنيين في سوريا وفي الخارج: كان لدينا حلم بإنتاج ثقافة سورية تشبه الشباب الجديد, وتنقل إلى العالم خطابه وقراءاته, اليوم: ماذا بقيّ من هذا الحلم وقد سُرِق إلى الغياب أجمل ما فيه؟!!

من ناجي العلي إلى «حيطان سراقب» و «حنظلة» السوري

يارا بدر

منذ قليل فقط مرّت الذكرى ٢٥ على غياب فنان الكاريكاتير الفلسطيني «ناجي العلي» (١٩٨٧-١٩٣٧)، ولم يزل غيابه جرحاً مفتوحاً في ثقافتنا العربية، ووجعاً في ذاكرتنا. حيث تعددت الروايات حول الجهة التي وقفت وراء عمليّة اغتياله حين أطلق عليه الرصاص مجهول في أحد شوارع مدينة لندن، صمد ناجي العلي ثمانية وثلاثين يوماً في حالة غيبوبة، قبل أن يرحل في صباح يوم السبت ١٩٨٧/٠٨/٢٩، مخلفاً وراءه قرابة الأربعين ألف عمل كاريكاتيري، و«حنظله» طفله الفلسطيني ذي العشرة أعوام والذي يُدير ظهره إلى العالم، كما أدار العالم ظهره إلى معاناة الشعب الفلسطيني ومأساتهم.

في هذه المناسبة احتفلّ السوريون على طريقتهم، وهم يتشاطرون معاناة الموت والتهجيّر والعيش تحت وابل القصف مع الفلسطينيين فوق ذات التراب وضمن الحدود ذاتها. فاستعاروا «حنظلة» وبعض لوحات ناجي العلي، ينثرون عليها بعضاً من حكاياتهم، من روح ثورتهم، ويتناقلونها على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، ما بين رسوم «حنظلة» وصور ناجي العلي تتردد العبارات، التي تهتف للإنسان، وتُسقط

الشعاراتيّة الجوفاء، وتحلم بالنصر. (أنا لستُ محايداً، أنا مُنحاز لمن هم تحت، لمن يقرأون كتاب الوطن في المخيمات).

«حنظلة» يكتب هذه المرة حكايات السوريين، وحكاية ثورتهم، يكتبها على الجدران في المدن المنكوبة، وفي المدن الحالمة، وكل «حنظلة» يُسمّى في بلادي ب «الرجل البخاخ»، وهم شباب يغطون وجوههم في الغالب، يملؤون الجدران الموحشة بألوانهم، بكلماتهم، ببقايا أمل يتشبثون به حتى النخاع كما اثبت الواقع المستمر منذ قرابة العام والنصف.

وُلِدّ «حنظلة ناجي العلي» بعد نكسة ١٩٦٧، وولدت صفحة إلكترونية على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» خاصّة بجدران مدينة صغيرة اسمها «سراقب» وتحمل اسمها «حيطان سراقب» بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٩، عرّفها القائمون عليها بالكلمات التالية: (هي حكاية مدينة , حكاية الحرية , تخطها أنامل شعب يرفض الذل و يأبى إلا أن يكون حراً).

«حيطان سراقب» تخالف «حنظلة» في حبّ الألوان، وتشابه في استعارة المفردات، ويختلف الإيقاع باختلاف الفنان، وباختلاف الحدث. فإلى داريا المنكوبة بأكثر من ٦٠٠ شهيد في أكبر مجزرة عرفتها سوريا خلال عام ونصف، إليها كتب فنانو سراقب: (داريا.. خلص الحكي والحيطان صارت دفاتر الريح.. ضميني يا وطن أنت.. يا طفل جريح). إلى أريحا رسموا عنقود كرز، وكتبوا : (أريحا.. تاهت عيناي بين حمرة الدماء في خاصرتك، وحمرة الكرز الموعود بالحريّة.. أريحا.. قطافك حريّة.. يا حزينة).

ويستعيرون: (تُنسى كحبٍ عابرٍ.. وكوردةٍ في الثلج.. تُنسى. فاعلم بأنّك حرّ وحيّ حينما تُنسى).

وإلى المَنظرين قالوا: (الحياة هنا ممكنة)، وإلى المنظرين كتبوا: (الثورة محبة)، وفوق الجدران التي حملت شعارات الثورة، وتمّ طلاؤها بالأسود، رسم فنانو سراقب «ميكي ماوس» يبتسم للصغار في بلدي، بألوانه، بابتسامته، وبكل ألقه الطفولي.

هو إرثنا بكل ما فيه من مفردات بصريّة ولغوية وثقافية، وهو حاضرنا بكل قسوته وآماله، بالمُغيبين فيه، بالشهداء وبالدم، وبأحلام الصغار، هذه هي «حيطان سراقب» لوحات تروي حكاية بلد، وثورة، وشعب. وذاك هو «حنظلة» الذي أجاب «ناجي العلي» عند سؤاله عن موعد رؤية وجهه بأنّه:(عندما تصبح الكرامة العربية غير مهددة، وعندما يسترد الإنسان العربي شعوره بحريته وإنسانيته). من هنا أقول، ربما «حيطان سراقب» تكون وجهاً من وجوه «حنظلة»، فلحنظلة العربي ألف وجه، وربما يكبر «حنظلة» مع كل مشروع جديد بالحريّة والكرامة يولد ويكبر في بلد عربي.

ياسين الحاج صالح.. يحصد جائزة الأمير كلاوس للعام ٢٠١٢

حصل «ياسين الحاج صالح» الكاتب والباحث السوري على جائزة الأمير كلاوس الهولندية للعام ٢٠١٢، إلى جانب مفكرين وكتاب ومخرجين حول العالم، وذلك لإسهاماتهم في مجالات الثقافة والفكر والتنمية في بلادهم.

وفي تعليقه على الخبر كتب «الحاج صالح» على صفحته على موقع الفيس بوك: (الحقيقة أن الجائزة إشارة احترام للثورة السورية وتكريم للشعب السوري. الكفاح البطولي لشعبنا من أجل الحرية هو الذي فرض على العالم أن يلتفت إلينا ويشعر بنا ويقف معنا).

ياسين الحاج صالح من مواليد مدينة الرقة شمال سوريا العام ١٩٦١، اعتقلته السلطات السورية العام ١٩٨٠ بسبب نشاطه السياسي، وكان لا يزال طالباً في كليّة الطب، بعد ستة عشر عاماً من الاعتقال خرج ياسين الحاج صالح. واليوم لا يزال «الحاج صالح» في دمشق، يعيش متخفيّاً بسبب الملاحقة الأمنيّة، ويكتب عن الثورة في مستوياتها الاجتماعية والسياسية، ما اعتبره الكثيرون، ومنهم القائمون على الجائزة، «صوت العقل» في تحليل كل ما نعيشه كسوريين منذ عام ونصف.